أ. نعيم بومقورة

جامعة بجاية

تطور العلوم الاجتماعية بين متطلبات الصياغة الابستمولوجية و تداعيات التغيرات المجتمعية.

ملخص:

تعيش العلوم الاجتماعية عموما وضعا متأزما نتيجة التسارع الحادث على مستوى التغيرات المجتمعية و عدم مواكبة التطور العلمي لهذه التغيرات. من الناحية النظرية يمكن القول أن الأزمة تكمن في الموضوع ذاته -المجتمع بصفة عامة- نتيجة حركيته و ديناميكيته و بالتالي عدم التمكن من الإحاطة به و تثبيته مما يجعل النتائج المحققة من خلال الأبحاث تخضع لمعيار النسبية بشكل كبير و عميق. في المقابل تطرح رائق البحثية و الأدوات المنهجية إشكالية أخرى تتعلق بعدم تمكن هذه الأخيرة من الإلمام بالواقع المجتمعي و التمكن من استغراق متغيراته مما يطرح مسألة محدوديتها في تحقيق نتائج مستقرة، عامة و فعالة نتيجة لعدم قدرتها على صياغة قوانين تاريخية.

إن التراجع الحادث على مستوى البحث النظري (الأساسي) لم يترك المجال مغلقا أمام التقدم الملحوظ لبعض النماذج المعرفية و بروزها على المستوى العلمي و البحثي كالتفاعلية الرمزية، البنيوية و الاتجاه المعرفي في علم النفس. هذا البروز جلب معه تنوع في المحاولات التفسيرية و التحليلية للواقع المجتمعي بحيث جعلت منه واقعا متعدد الأبعاد خاصة من الناحية المعرفية التي أدت إلى تكاتف عديد العلوم لاجتماعية في دراسة واقع مجتمعي واحد بغية الإحاطة به من جميع الجوانب.

في مقابل هذا نلاحظ أن التنوع و التعدد النظري و المنهجي للعلوم الاجتماعية لم يستطع أن يحد من خصوبة الواقع المجتمعي الذي يبقى مجالا خصبا و حيويا للعلوم الاجتماعية التي تتطلب تجديدا للأطر المعرفية و المنهجية حتى تتمكن من الإلمام به و إعادة صياغته صياغة علمية واضحة و معترف بها أكاديميا و اجتماعيا، هذه المسألة فتحت المجال واسعا أمام التساؤل المتعلق بالفائدة المرجوة من هذه العلوم و سيطرة النظرة البراغماتية على الناحية العلمية مما حد من فعالية بعض التخصصات و بالتالي انحسارها علميا و عمليا و مد الأخرى بحقول واسعة للدراسة و البحث و بالتالي بروزها و انتشارها علميا و عمليا.

هذه الإشكاليات لم تغب عن بال الفاعلين الاجتماعيين خاصة الأكاديميين منهم الذين يحاولون التكيف مع مختلف المستجدات المعرفية و المجتمعية بهدف إعادة بعث هذه العلوم من خلال تقديم نماذج معرفية تتواءم و المستجدات الحادثة، هذه الأخيرة تتميز بأزمة متعددة الأوجه مست جميع المستويات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية و حتى الأخلاقية.

انطلاقا من هذا نحاول في هذه المداخلة التركيز على الجوانب المعرفية و الابستمولوجية للعلوم الاجتماعية من خلال محاولة التطرق لمسألة التأطير النظري و صياغة النماذج المعرفية أو من خلال التناول البحثي و الأدوات المنهجية المتبناة في سبيل تحقيق ذلك. مع محاولة إجراء حالة إسقاطية على التجربة الجزائرية في هذا المجال.

المقدمة:

بداية نود أن نستفتح مداخلتنا ببعض الأرقام الصادرة عن منظمة اليونسكو[1] و المتعلقة بالعلوم الاجتماعية و هو تقرير يصدر كل عشر سنوات يوضح الحالة التي آلت إليها العلوم الاجتماعية في العالم بأسره، حيث في التقرير الذي نشره المجلس الدولي للعلوم لاجتماعية(CISS) بمعية (UNESCO) أن العلوم الاجتماعية لا زالت تخضع لسيطرة الجامعات الغربية مع تحقيق بعض التوسع الميداني في كل من آسيا و أمريكا الجنوبية.

و بحسب هذا التقرير:

- ✓ فإن أمريكا الشمالية و أوربا تمثل ما نسبته 75% من المجلات المتخصصة، 85% منها تنشر باللغة الإنجليزية سواء بصفة جزئية أو كلية،ربعها ينشر في الولايات المتحدة الأمريكية.
- ✓ العلوم الاجتماعية الأكثر انتشارا في العالم هي الاقتصاد و علم النفس.
- ✓ 3/2 من مجلات العلوم الاجتماعية تنشر في الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، هولندا (الأراضي المنخفضة) و ألمانيا.
- ✓ كما أكد التقرير على أن العلوم الاجتماعية تعرف تطورا في كل من الصين، الهند و البرازيل. ففي البرازيل تضاعف عدد الباحثين في هذا الميدان إلى ثلاثة أضعاف في العشر سنوات الأخيرة.
- ✓ في الصين ميزانية البحث في العلوم الاجتماعية تتضاعف ما بين 15و 20% منذ سنة 2003.
- ✓ كما لوحظ تراجع في روسيا و الدول التابعة لها سابقا، حيث تقلص عدد البحثين هناك.
- ✓ أما في الدول جنوب الصحراء ¾ من المنشورات في مجال العلوم الاجتماعية يحدث في جامعات تتموقع أساسا في ثلاث دول هي إفريقيا الجنوبية، كينيا و نيجيريا. هذه الوضعية تفسر بهجرة الأدمغة، حيث لوحظ أن دكتور من كل ثلاث في الاقتصاد و واحد من خمسة في العلوم الاجتماعية يعمل في الولايات المتحدة الأمريكية أجنبي المولد.

انطلاقا من هذه المعطيات فإننا نتساءل عن حال العلوم الاجتماعية في الوطن العربي عموما و الجزائر خصوصا من خلال الإجابة على بعض التساؤلات لعل أبرزها يتعلق بمدى قدرة هذه العلوم على حيازة و كسب الاعتراف الأكاديمي و المجتم ي، كذلك البحث في مدى تواصلها و تفاعلها مع محيطها بمختلف أبعاده الأكاديمي، المجتمعي و السياسي.

و محاولة منا للإجابة على هذه التساؤلات و غيرها فإنه لا بد من الإشارة إلى أن العلوم الاجتماعية عموما تعيش اليوم وضعا متأزما نتيجة التسارع الحادث على مستوى التغيرات المجتمعية و عدم مواكبة التطور العلمي لهذه التغيرات. من الناحية النظرية يمكن القول أن الأزمة تكمن في الموضوع ذاته -المجتمع بصفة عامة- نتيجة حركيته و ديناميكيته و بالتالي عدم التمكن من الإحاطة به و تثبيته مما يجعل النتائج المحققة من خلال الأبحاث تخضع لمعيار النسبية بشكل كبير و عميق. المقابل تطرح الطرائق البحثية و الأدوات المنهجية إشكالية أخرى تتعلق بعدم تمكن هذه الأخيرة من الإلمام بالواقع المجتمعي و التمكن من استغراق متغيراته مما يطرح مسألة محدوديتها في تحقيق نتائج مستقرة، عامة و فعالة نتيجة لعدم قدرتها على صياغة قوانين تاريخية.

إن التراجع الحادث على مستوى البحث النظري (الأساسي) لم يترك المجال مغلقا أمام التقدم الملحوظ لبعض النماذج المعرفية و بروزها على المستوى العلمي و البحثي كالتفاعلية الرمزية، البنيوية و الاتجاه المعرفي في علم النفس. هذا البروز جلب معه تنوع في

[1])- Sciences sociales: Rapport mondial 2010 constate la progression des pays émergents : les fractures du savoir. (UNESCOPRESS, 25/06/2010).

المحاولات التفسيرية و التحليلية للواقع المجتمعي بحيث جعلت منه واقعا متعدد الأبعاد خاصة من الناحية المعرفية التي أدت إلى تكاتف عديد العلوم الاجتماعية في دراسة واقع مجتمعي واحد بغية الإحاطة به من جميع الجوانب.

في مقابل هذا نلاحظ أن التنوع و التعدد النظري و المنهجي للعلوم الاجتماعية لم يستطع أن يحد من خصوبة الواقع المجتمعي الذي يبقى مجالا خصبا و حيويا للعلوم الاجتماعية التي تتطلب تجديدا للأطر المعرفية و المنهجية حتى تتمكن من الإلمام به و إعادة صياغته صياغة علمية واضحة و معترف بها أكاديميا و اجتماعيا، هذه المسألة فتحت المجال واسعا أمام التساؤل المتعلق بالفائدة المرجوة من هذه العلوم و سيطرة النظرة البراغماتية على الناحية العلمية مما حد من فعالية بعض التخصصات و بالتالي انحسارها علميا و عمليا و مد الأخرى بحقول واسعة للدراسة و البحث و بالتالي بروزها و انتشارها علميا و عمليا.

هذه الإشكاليات لم تغب عن بال الفاعلين الاجتماعيين خاصة الأكاديميين منهم الذين يحاولون التكيف مع مختلف المستجدات المعرفية و المجتمعية بهدف إعادة بعث هذه العلوم من خلال تقديم نماذج معرفية تتواءم و المستجدات الحادثة، هذه الأخيرة تتميز بأزمة متعددة الأوجه مست جميع المستويات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية و حتى الأخلاقية.

انطلاقا من هذا نحاول في هذه المداخلة التركيز على الجوانب المعرفية و الابستمولوجية للعلوم الاجتماعية من خلال محاولة التطرق لمسألة التأطير النظري و صياغة النماذج المعرفية أو من خلال التناول البحثي و الأدوات المنهجية المتبناة في سبيل تحقيق ذلك. مع محاولة إجراء حالة إسقاطية على التجربة الجزائرية في هذا المجال.

و عليه فإننا سنحاول معالجة هذا الموضوع من خلال العناصر التالية:

أولا: الإشكاليات المعرفية و المنهجية للعلوم الاجتماعية.

ثانيا: واقع العلوم الاجتماعية في العالم العربي.

ثالثا: واقع و رهانات العلوم الاجتماعية في الجزائر.

أولا: الإشكاليات المعرفية و المنهجية للعلوم الاجتماعية.

يمكننا القول أن العلوم الاجتماعية اليوم رغم تقدمها الملحوظ تعيش وضعا متأزما على مختلف الأصعدة الابستمولوجية و المنهجية ليس لعدم قدرتها على تقديم و صياغة تفسيرات عامة و مجردة و إنما لعدم مواكبة هذه التفسيرات للواقع المعيش و عدم قدرتها على استيعابه نتيجة للتغيرات الاجتماعية المضطردة و المتميزة بالبعد الشمولي و تأثيرها على الواقع المحلي أو الخصوصي [(2)].

و إذا كانت العلوم الاجتماعية تتميز بتعدد تخصصاتها و تزايد مكانتها في الحياة المعاصرة نتيجة تزايد الطلب الاجتماعي عليها سواء في بلورة السياسات العمومية أو في الاستشارة أو في البحث العلمي [(3)]. فإنها من الناحية المعرفية تعاني من إشكالية التعدد النظري و المنهجي انطلاقا من كون هذه الأطر المعرفية منتج إنساني يخضع في فعاليته و تقييمه لمعايير غير ثابتة زمانيا و مكانيا، مما نتج عنه انحسار بعض المعارف و بروز أخرى انطلاقا من مدى استغراقها للواقع المجتمعي بمختلف أبعاده.

---

[2])- Ali Kazancigil : renforcer le rôle des sciences sociales dans la société : l'initiative mondiale en matière de sciences sociales, **R.I.S.S**, Genève, 2003, p : 425.

[3])- رشيد جرموني: التقرير العالمي حول العلوم الاجتماعية لسنة 2010: **تقلم المعرفة**، **مجلة إضافات**، عدد: 16، بيروت، خريف 2011، ص: 141.

إن ميل العلوم الاجتماعية اليوم إلى الناحية العملية هو نتيجة التغير المتسارع لموضوعاتها الأمر الذي نحى بها إلى صياغة نماذج معرفية آنية و غير مستقرة بل متفاعلة مع محيطها، في المقابل نلاحظ انحسار البحث في الجوانب النظرية مقارنة بالتطبيقية مما أسس لبحث علمي تفاعلي مع المحيط و البيئة الشمولية و الخاصة.

لكن هذا البحث العلمي التفاعلي مع محيطه مرتكز في المحيط الغربي المتقدم من العالم ككل و ينظر إلى بقية العالم كهامش أو أطراف أي أن العالم اليوم منقسم إلى مركز و أطراف تتميز بتأثر الأطراف بالمحيط و ذلك من خلال الاستهلاك المباشر و غير المباشر لمخرجات و منتجات العملية البحثية و العلمية بة التي توصف بالعقلانية و الموضوعية و الحيادية و الصالحة لمعالجة الواقع المجتمعي العالمي. لكن الواقع العملي أثبت محدودية هذا المنتج في معالجة عوالم اجتماعية بعيدة و مختلفة عن محل نشأته مما أزم من وضع العلوم الاجتماعية ككل انطلاقا من كونها تبحث عن تحقيق الرفاهية للبشر.

إن هذا الوضع ليس بالجديد بالنسبة للعلوم الاجتماعية فمنذ منتصف السبعينيات لم يعد باستطاعة النماذج المعرفية الموجودة استيعاب الظواهر الاجتماعية الجديدة، الأمر الذي نتج عنه بداية من تسعينيات القرن الماضي وعي حول الأزمة و ضرورة البحث عن أطر تسمح بقراءة و تفسير الفعل الاجتماعي بشكل مختلف عن القراءات و التفسيرات الموجودة. هنا برز اتجاه يدعو و يعمل على فتح الحدود بين التخصصات المعرفية المختلفة و التعاون فيما بينها و بالتالي إعطاء دفع جديد لها من خلال إعادة تعريف موضوع بحثها بعيدا عن النظريات الكلاسيكية الشمولية، و التركيز على الجزئيات التي تسمح بتكوين نظرة كلية[4].

إن هذه الأزمة يمكن إبرازها من خلال النقاط التالية:

1. التنوع في النماذج المعرفية حد من فعاليتها ميدانيا فإضافة إلى التنافس فيما بينها فإنها في تنافس مع محيطها و مع المؤسسات الممثلة للمجتمع و التي تغلب عليها النظرة البراغماتية أكثر من النظرة العلمية المحضة.
2. هذا التنوع المعرفي تم اختزاله في شكل ثنائيات تميز المناحي العلمية الغربية فنجد مثلا الثنائيات التالية: الدراسات الكمية و الكيفية(quantitative/ qualitative)، الكلية و الجزئية (macro/ micro) مجتمعية و الفردانية (holisme/ individualisme)، فكرية و مادية (rationalisme/ matérialisme)، استنتاج و استقراء (déduction/ induction)، هذه الثنائيات توجد اليوم في حالة تكامل لكنها تبقى هي الموجه لعملية الإنتاج المعرفي في العلوم الاجتماعية.
3. المسألة المنهجية و كيفية تناول الواقع المجتمعي بالدراسة و التحليل. فالمناهج المعتمدة اليوم قاصرة عن استيعاب موضوعاتها البحثية إضافة إلى محدوديتها في تحصيل نتائج قارة و دقيقة. و لذلك يعتقد البعض أن مسألة المنهج هي أساس الإشكال[5] باعتباره هو الضامن للحصول على معرفة علمية معترف بها تتميز بالموضوعية و الصدقية.
4. إشكالية القيم و ما لها من تأثير على مضمون و محتوى هذه العلوم إضافة إلى التأثير المباشر و غير المباشر على نتائجها مما يجعلها تخضع نتائج قيمية أكثر منها علمية مما يؤثر في موضوعيتها و بالتالي صدقيتها.
5. إشكالية تتعلق بالموضوع المبحوث ذاته فهو على قدر كبير من التغير وعدم الاستقرار مما يحد من إمكانية التحكم فيه خاصة في ظل محدودية الأطر النظرية و المنهجية. و إذا كان النهج المعتمد حاليا (التعاون بين التخصصات interdisciplinaire, » transdisciplinaire, pluridisciplinaire) قد يحد منه إلا أنه لا يلغيه بصفة كلية.

---

[4])- « Document : Rapport Synthétique sur le thème de l'articulation entre politiques et sciences sociales », revue internationale des sciences sociales, 2006/3 n° 189, p.448. (http://www.cairn.info/revue-internationale-des-sciences-sociales-2006-3-page-447.htm).

[5])- للاستزادة حول الموضوع يمكن الرجوع إلى الكتابين التاليين:

1. يمنى طريف الخولي: **مشكلة العلوم الإنسانية تقنينها و إمكانية حلها**، دار الثقافة للنشر و التوزيع، القاهرة، 1990.
2. مجموعة من المؤلفين: **قضايا العلوم الإنسانية: إشكالية المنهج**، سلسلة الفلسفة و العلم، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، 1996.

6. إشكالية تتعلق بسيطرة المنتج الغربي و عدم فسحه المجال أمام المنتجات العلمية الأخرى لتقديم نفسها و التعريف بمضامينها و ذلك من خلال سيطرة النماذج المعرفية و المنهجية الغربية هذا الوضع نتج عنه تبعية أكاديمية خاصة في وضعنا الحالي المتميز بالعولمة و التفتح المادي و الافتراضي.
7. كذلك إشكالية اللغة البحثية التي تترأسها الانجليزية فهي لغة العلم بلا منازع المر الذي كرس و دعم التبعية الأكاديمية سواء في شقها الاستهلاكي أو التوزيعي.
8. و تطرح إشكالية اللغة إشكالية أخرى تتعلق بنشر المعرفة الاجتماعية حيث أن 8,1% بالمائة من الكتاب في ميدان العلوم الاجتماعية ينتمون إلى الولايات المتحدة الأمريكية و أوربا (بريطانيا، ألمانيا و فرنسا)[6].
9. هناك إشكالية تتعلق بالنسبية العلمية. فالنسبية الثقافية (الواقع المجتمعي كما هو أو كمعطى) أكثر تأثيرا من النسبية المعرفية (الواقع الاجتماعي كبناء)في العلوم الاجتماعية على اعتبار أن موضوع البحث مبني و كل ما هو مبني فهو غير واقعي[7].
10. التأثر بالعلوم الطبيعية خاصة من ناحية تكميم الواقع المجتمعية بهدف الحصول على نتائج أكثر دقة.
11. العوامل السابقة شكلت تقسيما دوليا للعلوم الاجتماعية تعتبر فيه الدول الغربية هي المنتج و المسيطر على الجوانب المختلفة للمعرفة الاجتماعية في حين يبقى العالم المتخلف محل استهلاك هذا من جانب و موضوع دراسة و تقييم من جانب آخر وفقا لتصورات صيغت مسبقا. رغم المحاولات و المبادرات المعتمدة لتحقيق نوع من الاستقلالية إلا أن الأمر ليس بالبساطة التي يظهر عليها نتيجة الانفتاح الدولي من جهة و عدم تكافؤ الفرص و الإمكانيات من جهة أخرى.
12. ظهور مؤسسات أخرى تساهم في إنتاج المعرفة الاجتماعية تمثل أساسا في مراكز البحث الخاصة الممولة ذاتيا أو من قبل الحكومات أو منظمات المجتمع المدني و التي تنجز البحوث في الميادين الاجتماعية المختلفة الأمر الذي مكنها من لعب دور فاعل في المحيط المجتمعي نتيجة سرعة الاستجابة و التنفيذ المعتمدة من قبلها الأمر الذي نافس البحث الأكاديمي المحض الذي يستدعي التأني و التركيز و الدقة.
13. هذه الإشكالية تطرح قضية تمويل البحوث في ميدان العلوم الاجتماعية و التي يغلب عليها الطابع الحكومي خاصة في الدول النامية، في حين تستطيع المراكز البحثية في الدول الغربية تمويل نفسها على اعتبار أنها تعتمد عنصر البرجماتية في توجيه البحوث و انجازها الأمر الذي قد يغفل بعض المواضيع و يقلل من شأنها علميا رغم أهميتها اجتماعيا.
14. العنصر السابق نتج عنه فئات اجتماعية تنافس المجتمع الأكاديمي تمثل في مراكز الاستشارة و الخبراء الذين يعرضون خدماتهم في أسرع وقت و بأقل التكاليف.
15. تأثير التكنولوجيات الحديثة على المعرفة الاجتماعية على اعتبار أنها سهلت من عملية نشرها و تقديمها للمختصين و غيرهم إلا أنها كذلك شككت في مصداقيتها خاصة عند الرجل العادي أو غير المتخصص.
16. كما تنصب أمام هذه العلوم تحديات جديدة تمثل في "القدرة على تقديم أجوبة عن الإشكالات المتعددة التي تطرح على مجتمعاتنا، سواء من خلال الفهم و التفسير أو الاستشراف لعدة ظواهر اجتماعية، سواء في المجال الاقتصادي أو الاجتماعي أو التعليمي أو البيئي أو حقوق الإنسان أو التكافؤ بين الجنسين أو العدالة أو الحوكمة... خصوصا إذا ما تم ربطها بأهداف الألفية التي وضعتها الأمم المتحدة"[8].

إن الإشكاليات السابقة هي عوامل متداخلة و متفاعلة فيما بينها إلا أنه يمكننا تقسيمها إلى عاملين أساسيين، الأول يتعلق بالمعرفة العلمية في حد ذاتها التي من إشكاليات معرفية و منهجية حدت من قدراتها الممارساتية في تحليل و تفسير موضوعها. و الثاني يتعلق بمحيط هذه المعرفة و المتمثل في الواقع المجتمعي و المؤسساتي المتفاعل مع منتجي هذه المعرفة و مدى اعترافه بالمنتج و المنتج على حد سواء.

---

[6]- فرناندا بيغيل: التبعية الأكاديمية، ترجمة: منير السعيداني، **مجلة حوار كونى**، المجلد الثاني، العدد الثاني، الجمعية الدولية لعلم الاجتماع، تشرين الثاني 2011، ص: 19.

[7]- ريمون بودون: العلوم الاجتماعية و النسبيتان، ترجمة: محمد مصباح، **مجلة إضافات**، عدد: 13، بيروت، شتاء 2011، ص-ص: 97-107,

[8]- رشيد جرموني: التقرير العالمي حول العلوم الاجتماعية لسنة 2010: **تقلم المعرفة**، مرجع سابق، ص: 141.

و عموما يمكننا التأكيد على أن العلوم الاجتماعية تمر بأزمة، أزمة بنيوية بالنسبة لمنتجيها و أزمة هوية بالنسبة لمستهلكي منتجاتها، كما يمكن التأكيد بأنه هناك وعي قوي و صريح بها و بضرورة تجاوزها خاصة في ظل الانفتاح الحادث خاصة في شقه المعلوماتي و التواصلي.

هذا الوضع انعكس على دول الأطراف باعتبارها مستهلكا في الأساس و التي من بينها الدول العربية عموما و الجزائر على وجه الخصوص و هو ما سنحاول التطرق له في العناصر الموالية.

ثانيا: واقع العلوم الاجتماعية في العالم العربي.

لقد كان للنشأة الغربية للعلوم الاجتماعية و الإنسانية انعكاس كبير على ظهور و تطور هذه العلوم في العالم العربي أين اتسعت مجالات استخداماتها و تطبيقاتها على مختلف الأصعدة المجتمعية. هذه النشأة جعلت الناحية الممارساتية في المجتمعات العربية تطرح العديد من التساؤلات حول مدى ضرورتها كتخصصات علمية تسمح بتناول الحياة الاجتماعية و الواقع المجتمعي بالدراسة و التحليل و مدى حاجة المجتمع لهذه التخصصات العلمية التي تحظى ببالغ الأهمية في الدول الغربية محل نشأتها و التي ترتبط بواقعها الاجتماعي، السياسي و الثقافي ارتباطا عضويا سواء من حيث أطرها النظرية أو المنهجية.

إن عملية الزرع أو النقل التام لهذه العلوم و تطبيقها على المجتمعات العربية أدى إلى الوقوع في عملية المحاكاة التي كان من نتائجها الوصول إلى حالة من التناقض "contradiction" بين مقولاتها العلمية و تطبيقاته العملية على الواقع الاجتماعي العربي المخالف للواقع الغربي في منهجه الحياتي مما نتج عن هذه العملية وقوع العلوم الاجتماعية في الدول العربية في حالة انسداد أو مأزق حرج "impasse" بتعبير الأستاذ فريدريك معتوق[9]. كون موضوعاتها في الدول العربية مختلفة في صيرورتها التاريخية و الاجتماعية و الثقافية و السياسية على وجه الخصوص عن موضوعها في موطن نشأتها إلا أنه تم اعتماد نفس التأسيس النظري و المنهجي في معالجة الواقع المجتمعي العربي.

و لفهم و استيعاب هذا الوضع يمكننا العودة إلى التقارير الصادرة عن اليونسكو و المتعلقة بشأن العلوم الاجتماعية، و التي لم تتناول وضعها في العالم العربي شكل إيجابي بل كانت صريحة و واضحة (يمكن القول فاضحة) واقعها في هذه المنطقة التي تعتبر مؤهلة لحيازة مكانة إستراتيجية اقتصاديا ، سياسيا و ثقافيا.

أكد التقرير الصادر سنة 1970 المحدد للاتجاهات الرئيسية للبحث في العلوم الاجتماعية أن " المعطيات المتعلقة بالعلوم الاجتماعية في البلدان العربية تكاد تكون منعدمة في الوقت الحالي على الرغم من تدريسه في الجامعات... ، العلوم الاجتماعية و التي تحددت هويتها في جامعات و بلدان أمريكا اللاتينية و دول إفريقيا السوداء، لا يبدو أنها قادرة في الوقت الحالي على تحديد موقعها و دورها في المنطقة العربية، على أنه و على المدى البعيد تضيف الوثيقة بأنه في هذه المنطقة يكمن جزء مهم من قوة إفريقيا العلمية خلال عشرات السنين القادمة"[10].

---

[9])- Maatouk, Frédéric : *les contradictions de la sociologie arabe*. édition L'HARMATTAN. Paris, 1992.

[10])- عبد الوهاب بن حفيظ: مستقبل العلوم الاجتماعية في العالم العربي من خلال بعض المؤشرات، **أوراق الأوسط**، العدد: 01، **مركز الدراسات و** البحوث الاقتصادية و الاجتماعية، تونس، 2008، ص-ص: 30-31.

في مقابل هذا كان التقرير الصادر سنة 1999 أكثر وضوحا، حيث جاء فيه " بأنه ثمة اثنان من أكثر العوامل التي كانت مؤثرة في تشكيل المسار و الوضع الراهن للعلوم الاجتماعية في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا و هما المال و السياسة"[11].

نفس النتائج تم التأكيد عليها من خلال تقرير التقييمي لسنة 2002 حيث تبدو العلوم الاجتماعية في البلدان العربية في وضع متأخر على الرغم من الجهود المبذولة في بعض البلدان (المغرب، مصر). " على أن الملاحظ أن هذا الوضع العام لا يعكس مشكلات تمويل البحث و لا عدد أو حجم المؤسسات البحثية بقدر ما يعكس حالة عامة تتعلق بمكانة هذه العلوم الاجتماعية في المجتمع"[12].

أما التقرير الصادر سنة 2010 حول العلوم الاجتماعية فقد أعطى نوعا من التفصيل حول وضعها في العالم العربي مقسما إياه إلى مشرق و مغرب مؤكدا على أن العلوم الاجتماعية في العالم العربي يتقاسمها اتجاهان أساسيان هما الاتجاه الإنجلوسكسوني في المشرق بي و الاتجاه الأوربي (الفرنسي على وجه الخصوص) في البلاد المغرب العربي، هذا التقسيم أحدث فروق في الأطر النظرية و ائق البحثية في كل من المنطقتين، إضافة إلى إحداث قطيعة بين الجهتين رغم أنهم يتمتعون بإرث مشترك له تأثيره في واقعهم المجتمعي صة الإرث الديني منه.

حيث يغلب على المشرق الطابع العملي التطبيقي إضافة إلى التوسع الملحوظ في إنشاء المراكز البحثية و تخصصها في ميادين محددة لها علاقة في الغالب بالبرامج التنموية الوطنية، خاصة في مصر و بعض دول الخليج. إضافة إلى التمويل المتنامي للبحوث التطبيقية في هذه المنطقة سواء من قبل الحكومات أم المنظمات الدولية الحكومية و غير الحكومية.

في مقابل هذا أفرد التقرير عددا قليلا من صفحاته لوضع العلوم الاجتماعية في المنطقة المغاربية حيث حدد خصائصها كالآتي:"

أ. خلافا لما هو عليه الحال في العلوم الصحيحة و الطبيعية، فإن ما ينشره المتخصصون المغاربيون بالعلوم الاجتماعية من كتب يفوق ما ينشرونه من مقالات في مجلات محكمة.
ب. تتحيز المجلات للنشر باللغات الأجنبية على حساب اللغة العربية، فتنشر ثلثي المقالات باللغات الأجنبية.
ج. يتشابه المتخصصون بالعلوم الاجتماعية في المجتمعات الثلاثة من حيث القدرة على نشر المقالات إذ تفيد الإحصاءات بأن المعدل العام لما ينشره كل باحث مغاربي هو مقال واحد كل ثلاث سنوات.
د. شهد النشر باللغة العربية ارتفاعا ضئيلا (من 50 بالمئة في سنة 1980 إلى 60% سنة 2004) بينما تبقى اللغة الفرنسية أهم لغة ثانية للنشر (33% سنة 2004) بين الجامعيين و الباحثين المغاربيين.
هـ. تهيمن اللغات الأوروبية، خاصة الانجليزية و الفرنسية، على خطة الأبحاث فيما يتعلق مثلا بالنساء، و المحيط، و العولمة و آثارها الاقتصادية و التنمية الحضرية و المخاطر الطبيعية و علوم التصرف (management).
و. تجد دراسة الهوية الثقافية و حركات التحرر اهتماما أكبر في المغرب منه في تونس"[13].

العموم فإن العلوم الاجتماعية المغاربية تركز على القضايا الوطنية، كما تعرف ميلا كبيرا نحو الدراسات الأمريقية مع غياب شبه كلي للدراسات المقارنة وندرة في الفكر التنظيري. إضافة إلى هذا يسيطر على عملية البحث ثلة من العلماء و الباحثين المشهورين المتقدمين في السن مما ضيق الخناق على الباحثين الشباب.في مقابل هذا هناك قصور في وضع سياسات واضحة المعالم لصالح البحوث الاجتماعية، ناهيك عن عدم الاهتمام المجتمعي بالعلوم الاجتماعية[14].

---

[11])- المرجع السابق، ص: 31.
[12])- المرجع السابق، ص: 31.
[13])- محمود الذوادي: وضع العلوم الاجتماعية العربية في تقرير اليونسكو 2010، **مجلة إضافات**، عدد: 14، بيروت، ربيع 2011، ص: 193.
[14])- المرجع السابق، ص: 193.

في الجانب الآخر و المتعلق بإنتاج المعرفة العلمية نجد أن هذه الأخيرة تعاني من أزمة في إنتاج أطرها النظرية و عدم مواكبة تطور الأطر النظرية نتيجة عدم متابعة المستجدات النظرية في العلوم الاجتماعية حيث أن الأطر المعتمدة هي أطر تقليدية و غير إبداعية و غير نقدية و تغيب الواقع المجتمعي المحلي الأمر الذي ولد ضعفا ابستومولوجيا في هذه الأبحاث. كذلك نلاحظ أن العملية النقدية تقوم على نفي الأطر النظرية المخالفة و عدم الاعتراف بها أو بقدراتها التحليلية و التفسيرية. إضافة إلى هذا نلاحظ غياب النهج التراكمي في هذه البحوث مما أحدث قطيعة نظرية و منهجية في دراسة الواقع الاجتماعي.

على العموم فإنه يمكن إجمال الفجوات التي تعيق نمو العلوم الاجتماعية في الوطن العربي في العناصر الموالية[15]:

أ. الفجوة بين التنامي الكمي للعلوم الاجتماعية و الجودة النوعية للبحوث.
ب. الفجوة بين تعليم العلوم الاجتماعية و تراكم الخبرة البحثية.
ج. الفجوة بين أجيال الباحثين و فئاتهم.
د. الفجوة الرقمية في البحث.

و لتجاوز هذه الإشكالات و تحقيق الاعتراف الفعلي بالعلوم الاجتماعية في الوطن العربي يشير التقرير إلى أن الأمر يتطلب "كسب رهان الاستقلال عن العوامل الخارجية، تدعيم و تعزيز مجموعاتها و مؤسساتها العلمية، احترام أخلاقيات المهنة، إعادة الاهتمام في ميداني التنظير و المنهجية، و الأكثر من ذلك كله هو إضافة مساهمة هذه العلوم في الجدل العلمي العام"[16].

ثالثا: واقع و رهانات العلوم الاجتماعية في الجزائر.

و إذا كان هذا هو حال العلوم الاجتماعية في الدول العربية بصفة عامة فإن الوضع في الجزائر لا يختلف عنه كثيرا، حيث يعتبر الحديث عنها بمثابة الحديث عن إشكالية كبرى على اعتبار أنها تخصصات حديثة النشأة في الجامعة الجزائرية ناهيك عن كونها علوم حديثة النشأة تتناول بالدراسة و التحليل المجتمع و ظواهره بمختلف أبعادها. و لذلك فإنه لا يمكننا الحديث عن علوم اجتماعية بأتم معنى الكلمة و إنما عن محاولات للتحليل الاجتماعي و ذلك لجملة من الحقائق العلمية و العملية التي تدل على أنها في حالة أزمة، أزمة وجود و أزمة استمرارية هذا من جانب. من جانب آخر نجد أن هذه الأزمة مرتبطة بوجود المجتمع عامة في حالة أزمة، أزمة متجذرة في الحياة اليومية السابقة و اللاحقة لتبني هذه العلوم في الحياة الأكاديمية.

إضافة إلى المسائل و الإشكالات المذكورة في العنصر السابق يمكننا ر الإشكالات التي تعاني منها العلوم الاجتماعية في الجزائر في النواحي التالية:

1) إشكالية تكييف نظري:

تتمثل هذه الإشكالية في كون النظريات بنت مكانها و زمانها و ذات مضمون خاص بمجتمع نشأتها، تكييف النظرية حل مؤقت للمسألة الاجتماعية، لأنه يعمل على تأجيل الحل الواقعي و العملي لها مما يؤدي حتما إلى الوقوع في مأزق أو انسداد نظري. و عليه فإن عملية المحاكاة و التقليد الناتجة عن زرع العلوم الاجتماعية في مجتمعنا لم تؤدي إلى اتضاح الرؤية حول الحياة الاجتماعية عامة و صياغة إطار نظري عام يعمل على استغراق المجتمع ككل و إنما أدت إلى وجود قطيعة بين ما هو علمي مقلد و ما هو اجتماعي خصوصي. بمعنى أننا لم نكتف بنقل الأطر النظرية و أدواتها و إنما تفسيراتها و تحليلاتها و بالتالي نتائجها التي

---

[15])- عبد الوهاب بن حفيظ: مستقبل العلوم الاجتماعية **في العالم العربي من خلال بعض المؤشرات، مرجع سابق**: ص-ص: 34-41.
[16])- **محمود الذوادي**: وضع العلوم الاجتماعية العربية في تقرير اليونسكو 2010، **مرجع سابق**، ص: 192.

تناقض العلاقات الاجتماعية و التاريخية للمجتمعات المستهلكة لهذا المنتج[17]. كما يمكننا القول هنا أن النموذج المعرفي الفرنسي هو المسيطر في نشر، اكتساب نشر المعرفة في ميدان العلوم الاجتماعية بالنسبة للحالة الجزائرية و بشكل مفرط.

2) إشكالية عملية:

برز الإشكالية العملية من خلال صعوبة إجراء دراسات ميدانية في الواقع المعيش للمجتمع ككل و إنجاز البحوث العلمية المرتبطة به باعتباره موضوع دراستها. بمعنى أن عملية البحث هي عملية خاصة و شخصية في أغلبها(من أجل الحصول على الشهادات العلمية) إضافة إلى أنها انتقائية (تتبنى مواضيع محددة و غير متماشية مع التغيرات الاجتماعية المطردة و المتسارعة) و هذا راجع إلى انغلاق المجتمع ككل عن نفسه مما أدى إلى محدودية البحوث المنجزة و إلى صعوبة التعرف على مشاكل المجتمع الحقيقية و منه السرعة في معالجتها.

3) إشكالية تطبيقية:

تعتبر الإشكالية التطبيقية أهم إشكالية تواجه العلوم الاجتماعية عامة، حيث أن الدراسات الاجتماعية تعاني من نقص و محدودية التطبيقات العملية لنتائجها و التي تمس الحياة اليومية للمجتمع ككل. مافة إلى هذا فإن المؤسسات و حتى الممثلة للدولة تلجأ إلى الاستعانة بالخبرات الأجنبية من أجل معرفة مشاكلها و وضع الحلول اللازمة لمواجهتها، الأمر الذي انجر عنه إقصاء الباحثين الجزائريين من التعرف على مجتمعهم و مشاكله و بالتالي إمكانية إضفاء الطابع المحلي و الخصوصي على البحوث المنجزة في الجزائر.

و عليه يمكننا إجمال وضعية العلوم الاجتماعية في الجزائر في كون الجانب العلمي في حالة قطيعة معرفية و عملية مع ما هو اجتماعي(الحياة الاجتماعية عامة) مما أحدث خللا وظيفيا في مخرجات العملية العلمية و البحثية كرست تأخر هذه العلوم و عدم مواكبتها للمستجدات العلمية الحادثة في موطن إنتاجها و عدم تفاعلها مع واقعها الذي لم تستطع استغراقه، إضافة إلى هذا هناك تعاني العلوم الاجتماعية من إشكالية عدم الاعتراف المجتمعي و المؤسساتي بقدرتها على تقديم حلول للمشكلات المطروحة و بالسرعة المطلوبة سواء من المجتمع و خاصة ممن السياسي الذي له تأثير كبير في تفعيل دورها، انطلاقا من كونه هو المسؤول عن وضع السياسات العامة و البرامج التنموية التي تساهم في تحقيق رفاهية المجتمع هذا من جهة من جهة أخرى نجد أن السياسي في الحالة الجزائرية و العربية عموما هو المسؤول عن عملية تمويل البحوث العلمية مما يجعله متحكما في توجهاتها الرئيسة انطلاقا من كون البحث العلمي في أصله استثمار سياسي يهدف إلى النهوض بقطاعات بعينها و بالتالي يقصي أو يؤجل الاهتمام بقطاعات أخرى لعل في الحالة العربية و الجزائرية تعد المسألة الاجتماعية منظورها الشمولي من بين القطاعات المهمشة مقارنة.

في مقابل هذه الإشكالات تواجه العلوم الاجتماعية في الجزائر عدة رهانات لعل أبرزها هو خصوبة الحقل الاجتماعي كميا و نوعيا، على اعتبار أن المجتمع الجزائري و الدولة الجزائرية لا يزالان في طور التشكل، فالعلاقات الاجتماعية و المجتمعية يغلب عليها الطابع التقليدي و ليس المؤسساتي. إضافة إلى ذلك نلاحظ الانفتاح العالمي على كل ما هو خصوصي أي التفاعل الحادث بين الكوني و المحلي يطرح إشكالية قدرة التحكم في الموضوع الاجتماعي. و لعل من أبرز الموضوعات التي تواجهها الجزائر يمكننا تعداد المواضع التالية: التنمية المستدامة، التربية و التعليم، حماية البيئة، حقوق الإنسان، الديمقراطية، الهجرة غير الشرعية، مكافحة الإرهاب و تحقيق الأمن، الأمن

---

[17])- Ali, Elkenz (1993) *Au fil de la crise : 5 études sur l'Algérie et le monde Arabe*. 2e édition. Alger. ENAL. p-p : 121-132.

الغذائي.... كل هذه المواضيع و غيرها قد تساهم في تنشيط و تفعيل البحث الاجتماعي الذي انعقدت في سبيله جلسات وطنية في وهران[18] تحت شعار " من أجل بحث علمي مفيد"، و التي عالجت أربع مواضيع أساسية في أربع ورشات هي على التوالي:

1) وضعية البحث في العلوم الاجتماعية: الأهداف، الاستعمالات، المنهج، التجدد.
2) تنظيم البحث في العلوم الاجتماعية، النشر و التقييم.
3) التكوين خلال البحث.
4) المجلات و التظاهرات العلمية.

و قد نتج عن هذه الجلسات مجموعة من التوصيات قد تساعد في إرساء مناخ علمي فاعل في ميدان العلوم الاجتماعية لعل أبرزها ما يلي:

1) تفعيل الأطر النظرية و المنهجية من خلال دعم الترجمة و اكتساب اللغات الأجنبية.
2) الدعم المالي سواء للباحثين أو المؤسسات العلمية و المراكز البحثية.
3) تيسير سبل الحصول على المعرفة و المعلومات من خلال وضع قواعد بيانية مشتركة.
4) دعم التكوين في مجال العلوم الاجتماعية من خلال عملية البحث كميا و كيفيا.
5) دعم النشر العلمي و توسيع التظاهرات العملية.

و على العموم فإن وضع العلوم الاجتماعية في الجزائر يرتبط بوضعها في العالم ككل تقدما و تراجعا خاصة مع ازدياد التفاعل البيني على المستوى الدولي، الإقليمي و الثنائي. كما أنه يرتبط بالمكانة التي يمنحها لها المجتمع و المؤسسات الممثلة له أي أن قضية الاعتراف المجتمعي و المؤسساتي تؤثر في مكانة و دور العلوم الاجتماعية في أي مجتمع. كما نؤكد على مسألة الدور الذي يلعبه السياسي في تفعيل مكانتها و دورها من خلال دعمها جملة أو بعضا منها، بحسب السياسات العامة التي ينتهجها.

خاتمة:

في الختام لا يسعنا القول إلا أن العلوم الاجتماعي تسعى إلى تجديد نفسها من خلال محاولة الانفتاح على محيطها المتميز بالتنوع من خلال التفاعل المنتج بين الكوني و المحلي و عدم إقصاء الآخر من خلال تيسير سبل التواصل المعرفي خاصة التكنولوجي و الرقمي منه. و إذا كانت الأزمة كما قلنا سابقا هي أزمة بنيوية بالنسبة للدول الغربية فإنها أزمة هوية بالنسبة للدول المستهلكة لهذا المنتج. و إن كانت بعض الدول قد حققت نوعا من الاستقلالية خاصة في أمريكا الجنوبية و أسيا فإن الوضع في العالم العربي عموما و الجزائر خصوصا لا يزال بعيد المنال على الأقل في المدى المتوسط نتيجة غياب عنصر التراكمية و التوطين و الاستقلالية المعرفية و المنهجية. و قد يكون للتغيرات التي تشهدها بعض الدول العربية باسم الحرية و الديمقراطية و العدالة تأثير على وضع العلوم الاجتماعية فيها من خلال إعادة دفعها إلى المشهد العام بحيث تنشط من تفاعلها مع موضوعها الذي يمثله هذا الواقع الديناميكي.

[18])- Les Assises Nationales sur la Recherche Sciences Sociales et Humaines, Université Sénia, Oran, 30-31 Mai 2009.

قائمة المراجع:

الكتب:

1. يمنى طريف الخولي: **مشكلة العلوم الإنسانية تقنينها و إمكانية حلها**، دار الثقافة للنشر و التوزيع، القاهرة، 1990.
2. مجموعة من المؤلفين: **قضايا العلوم الإنسانية: إشكالية المنهج** سلسلة الفلسفة و العلم، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، 1996.
3. Ali, Elkenz, *Au fil de la crise : 5 études sur l'Algérie et le monde Arabe*. 2e édition. ENAL. Alger, 1993.
4. Maatouk, Frédéric : *les contradictions de la sociologie arabe*. édition L'HARMATTAN. Paris, 1992.
5. عبد الوهاب بن حفيظ: مستقبل العلوم الاجتماعية في العالم العربي من خلال بعض المؤشرات، **أوراق الأوسط**، العدد: 01، مركز الدراسات و البحوث الاقتصادية و الاجتماعية، تونس، 2008، ص-ص: 30-31.

المجلات

6. محمود الذوادي: وضع العلوم الاجتماعية العربية في تقرير اليونسكو 2010، **مجلة إضافات**، عدد: 14، بيروت، ربيع 2011.
7. رشيد جرموني: التقرير العالمي حول العلوم الاجتماعية لسنة 2010: تقاسم المعرفة، **مجلة إضافات**، عدد: 16، بيروت، خريف 2011.
8. فرناندا بيغيل: التبعية الأكاديمية، ترجمة: منير السعيداني، **مجلة حوار كوني** المجلد الثاني، العدد الثاني، الجمعية الدولية لعلم الاجتماع، تشرين الثاني 2011.
9. ريمون بودون: العلوم الاجتماعية و النسبيتان، ترجمة: محمد مصباح، **مجلة إضافات**، عدد: 13، بيروت، شتاء 2011.
10. Ali Kazancigil : renforcer le rôle des sciences sociales dans la société : l'initiative mondiale en matière de sciences sociales, **R.I.S.S**, Genève, 2003.
11. « Document : Rapport Synthétique sur le thème de l'articulation entre politiques et sciences sociales », revue internationale des sciences sociales, 2006/3 n° 189, p.448. (http://www.cairn.info/revue-internationale-des-sciences-sociales-2006-3-page-447.htm).

التقارير:

12. Sciences sociales: Rapport mondial 2010 constate la progression des pays émergents : les fractures du savoir. (UNESCOPRESS, 25/06/2010).
13. Les Assises Nationales sur la Recherche Sciences Sociales et Humaines, Université Sénia, Oran, 30-31 Mai 2009.